



G77 · 2023

عورشم

ةنهارلا تاي دحت لا "لوح ان افاه ناي ب عورشم
"ع ادبالا و اي جولونكت لا، ملعلا رود: ةيمنت لل

ةمق

نيصل او 77 -لا ةعوم جمل

2023 ربم تبس 16 - 15

ابوك ان افاه

إننا، رؤساء الدول و الحكومات للدول الأعضاء لمجموعة ٧٧ إضافة إلى الصين،مجتمعون بهافانا، كوبا،بيومي ١٥ و ١٦ . لشهر أيلول، سبتمبر ٢٠٢٣، بمناسبة انعقاد قمة المجموعة حول التحديات الراهنة للتنمية: دور العلم، التكنولوجيا و الابداع ، مقتنعون من الحاجة الماسة إلى العمل الموحد، نؤكد مجددا على تمسكنا الكامل لروح، مبادئ و أهداف مجموعة ٧٧ إضافة إلى الصين

٢. كما أننا نؤكد من جديد على التزامنا بتعزيز الوحدة و التضامن ضمن المجموعة في سبيل تحقيق أهدافها و لتعزيز دورها في السياق الدولي الراهن.نؤكد على الاحترام الكامل لأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي

٣. إننا نلاحظ بمنتهى القلق أن التحديات الرئيسية التي تسفر عن النظام الاقتصادي الدولي المجحف الحالي و التي تواجهها الدول النامية، بلغت تعبيرها الأكثر حدة في الوقت الراهن، نتيجة، من بين أمور أخرى، للآثار السلبية المستمرة للوباء، الكورونا ١٩،رغم أن منظمة الصحة العالمية قد رفعت حالة طوارئ الصحة العامة ذات الأهمية الدولية نتيجة للكورونا، التوترات الجيوسياسية، التدابير القسرية من جانب واحد، الأزمات المتعددة الحالية، بما فيها الأزمات الاقتصادية و المالية، هشاشة التوقعات الاقتصادية ، زيادة الضغط على الأغذية، الطاقة، إزاحة الناس، تقلب الأسواق، التضخم، تشديد السياسة النقدية، العبء المتزايد للديون الخارجية، نمو الفقر المدقع، زيادة أوجه عدم المساواة داخل البلدان و بين البلدان، الآثار الضارة لتغير المناخ، فقدان التنوع البيئي، التصحر، عواصف الرمال و الغبار، التدهو البيئي ، و الفجوات الرقمية، دونما تتوفر إلى حد الآن خطة طريق واضحة لمواجهة هذه المشاكل العالمية.

٤. إننا نعبر أيضا عن قلقنا الشديد لما أدت إليه جائحة الكورونا ١٩ من مرض، حالات وفاة ، خلل اجتماعي و اقتصادي مستمر، دمار، تفاقم أوجه عدم المساواة في البلدان و المناطق و بينها، بتأثير غير متناسب على البلدان النامية. أمام هذا الوضع لا بد من التركيز على التضامن و التعاون العالمي ما بين البلدان النامية بشكل عاجل. و ينبغي تقديم المزيد من الدعم و التأييد لها لوقاية الأوبئة و حتى تعد العدة لمواجهة الأوبئة و الطوارئ الصحية الأخرى ، آخذين بالحسبان الدروس المستخلصة من جائحة الكورونا- ١٩

٥. و نشدد على ضرورة اجراء اصلاح متكامل للهيكل المالي الدولي و اتخاذ نهج شامل و منسق أكثر للحكومية المالية العالمية، و التركيز الأكبر على التعاون ما بين البلدان ، حتى من خلال زيادة ممثلي البلدان النامية في الهيئات العالمية لاتخاذ القرار و صياغة السياسات ، مما سيساهم على تحسين قدرات البلدان النامية للحصول على العلم، التكنولوجيا و الابداع و تطويرها

٦. نؤكد مجددا على القناعة الراسخة بأن كل الدول و الأطراف المعنية ينبغي عليها التكريس معا لتحقيق التنمية العالمية و من أجل التعاون لاحتراز التطور العلمي و التكنولوجي، "الذي يفيد الجميع"، و هذا على أساس مشاورات واسعة، مساهمات مشتركة و فوائد للكل، مما سيوفر المجال لكل البلدان و لسائر الأطراف في المعمورة للحصول على فوائد هائلة لبناء مجتمع المستقبل للبشرية

٧. نرفض فرض قوانين و أحكام حتى تطبق خارج الأراضي الوطنية ، و نرفض أيضا كل الاجراءات الاقتصادية القسرية الأخرى، بما فيها العقوبات التي تتخذ من جانب واحد ضد البلدان النامية و نشدد على الحاجة الماسة إلى إلغائها فورا و نؤكد على أنها لا تقوض فحسب المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي، و إنما هي الأخرى تشكل عرقلة خطيرة تعيق تقدم العلم ، التكنولوجيا و الابداع و التحقيق الكامل للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، و على وجه الخصوص في البلدان النامية

٨. علاوة على ذلك، نركز على أن التدابير القسرية من جانب واحد لديها عواقب سلبية و مدمرة و تحول دون التمتع بحقوق الانسان، بما فيها الحق في التنمية، و الحق في التغذية و تعرقل تلك الاجراءات كذلك حصول البلدان المتضررة على الخدمة الصحية و على المساعدات والامدادات الانسانية و الخيارات التي هي ملكا للوطن

٩. إننا نرفض الاحتكارات التكنولوجية و ممارسات أخربغير مشرفة التي تعرقل،هي الأخرى، التطور التكنولوجي للبلدان النامية. ينبغي على الدول التي تمتلك هذا الاحتكار و المهيمنة في مجال تكنولوجيات الاعلام و الاتصالات، بما فيها الإنترنت،أن لا تستخدم التقدم الذي احرزته في مجال تكنولوجيات الاعلام و الاتصالات كأدوات لكبح و إلغاء التنمية الاقتصادية و التكنولوجية لدول أخرى. ندعو المجتمع الدولي لتوفير فضاء مفتوح، عادل و شامل دون أي . تمييز لاحتراز التنمية الاقتصادية و التكنولوجية

- ١٠ . نلاحظ بقلق أنه، منتصف الطريق نحو تنفيذ جدول الأعمال ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة، إن العالم ، و خصوصا البلدان النامية، ما زالت بعيدة جدا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. و نلاحظ أيضا أن العلم، التكنولوجيا و الابداع تم تعريفها كمحركات التغيير من أجل تسريع التقدم في احراز أهداف التنمية المستدامة و إن انطلاقها الاستراتيجية من شأنها أن تحل الموضوع و تقلل الاختلافات ما بين الأهداف و الغايات. و نعتزف بأن نقل التكنولوجيا للبلدان النامية سوف يتم بشكل أساسي لتكثيف و تسريع تطبيق جدول الأعمال ٢٠٣٠
١١. نبرز الدور المهم للعلم، التكنولوجيا و الابداع، بصفتها ركائز مسهلة و حفازة لدعم النمو المستدام، الشامل و المستمر، مما سيعجل التنفيذ الكامل لجدول الأعمال ٢٠٣٠ و أجريندا العمل المتخذ بأديس أبابا، و في هذا السياق، نوكد مجددا على ضرورة اتخاذ قرارات سياسية على كافة المستويات لخلق بيئة دولية مؤاتية لتطوير العلم، التكنولوجيا و الابداع بشكل يأخذ بالحسبان في المقام الأول المعلومات العلمية و الابداع المتوفر و استخدام و ترويج القدرات و المعارف التقليدية، المحلية للسكان الذين ينحدرون من أصل افريقي و السكان الأصليين
١٢. نوكد على أجريندا تونس لمجتمع الأعلام المتخذ في ٢٠٠٥ ، حيث تم الاعتراف بالحاجة الخاصة و المحددة إلى تمويل العالم النامي، و نشجع الانحياز الوثيق ما بين عملية القمة العالمية حول مجتمع الاعلام و الأجريندا ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة و نركز على المساهمات الشاملة لعدة قطاعات في مجال تكنولوجيايات الاعلام و الاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و على وجه الخصوص إلغاء الفقر بجميع أشكاله و أبعاده و نشر إلى أن الحصول على تكنولوجيايات الاعلام و الاتصال تحول إلى مؤشر و طموح للتنمية بالذات
١٣. و كذلك ندعو إلى توافق واثق ما بين عملية القمة العالمية حول مجتمع الإعلام و أجريندا عمل أديس أبابا و نتائج أخرى للعمليات ما بين الحكومات المعنية، بما فيها المعاهدة العالمية الرقمية و قمة المستقبل . اتفقنا على العمل من أجل اتخاذ موقف متين و منسق للمجموعة ٧٧ إضافة إلى الصين حتى نضمن أن عملية المراجعة العامة للقمة العالمية حول مجتمع الإعلام، المعاهدة العالمية الرقمية و قمة المستقبل تشاهم، هي الأخرى ، من بين أمور أخرى، بتحقيق التنمية المستدامة و اغلاق الفجوة الرقمية بين البلدان المتطورة و البلدان النامية
١٤. نكرر على أن أجريندا تونس و إعلان مبادئ و خطة عمل جينيف سوف تحدد المبادئ التوجيهية للتعاون الرقمي
١٥. نعتزف بالفرصة التي يوفرها العلم، التكنولوجيا و الابداع للتمتع الكامل بكافة حقوق الانسان من قبل جميع الناس، بما فيه الحق في التنمية. ندعو إلى احراز التقدم في الادمج الرقمي و تحقيق المساواة لدى الأجnas و تقوية كافة النساء و الطفلات و تعزيز مواقعها و مشاركتها بشكل كامل، متساوي و بطريقة مفيدة و مجدية فهذه المجالات ، بما فيها مشاركة النساء في العمليات العلمية و التكنولوجيا كسبيل لإلغاء الفجوة الرقمية ما بين الجنسين و مواجهة المخاطر و التحديات الناتجة عن استعمال التكنولوجيا و ضمان استفادة الجميع منها ، بما فيهم النساء و الطفلات
١٦. اتفقنا على ضرورة استثمار المزيد بالعلم، التكنولوجيا و الابداع و اطلاق مبادرات على كافة المستويات لتطوير الموارد البشرية بهذه المجالات. و شدنا على أهمية صياغة استراتيجيات موجهة إلى مكافحة هروب أدمغة موارد بشرية متخصصة تم تكوينها في بلدان الجنوب. اتفقنا على مواصلة تشجيع اهتمام الشباب للدراسات العلمية ، بما فيها المجال التربوي
١٧. أكدنا على عهدنا بالتعاون العلمي المفتوح و المتساوي و نعتزف بالمساهمة المهمة للعلم المفتوح للتنمية في سبيل إيجاد حلول من أجل مواجهة التحديات الشاملة . و بهذا السياق، نحث على اتخاذ اجراءات لترويج انضمام البراهين العلمية إلى عمليات صياغة السياسات
١٨. نعتزف بالمساهمات المهمة التي يمكن توفيرها على أثر المعرفة الناتجة عن نشاطات البحث و الابداع في سبيل تصميم سياسات عامة أفضل، و أيضا ضرورة تعزيز التعاون و التبادلات ما بين أصحاب صياغة السياسات و التجمعات العلمية و التكنولوجيا، لتحقيق ذلك الغرض
١٩. إننا نحث على ترويج إدارة حكومة تعتمد على العلم و الابداع، وطنيا و محليا و ادماج هذه الآفاق بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية كمعطيات متكاملة و أفقية. كما أننا ندعو إلى تقوية نظم البيئة بالعلم و الابداع حتى تتصل الحكومة الوطنية و المحلية ، القطاعات العامة و الخاصة ، الأكاديمية، مراكز الأبحاث، و المجتمع المدني ، آخذين بعين الإعتبار القوانين و الأوضاع الوطنية
٢٠. إننا نعبر عن استعدادنا لتأييد توسيع نماذج العلم المفتوح على كافة المستويات، بهدف ضمان حصول المواطنين على نتائج الأبحاث و على المعلومات العلمية بشكل يجعل العلم و المعرفة بمتناول جميع الناس
٢١. نويد التنمية اعتمادا على العلم، التكنولوجيا و الابداع بشكل اخلاقي و مسؤول و ندعو إلى تعزيز و توسيع البنى التحتية المتوفرة للبحث و التنمية

٢٢. نعترف على أن حقوق الملكية الفكرية ينبغي عليها المساهمة بترويج الابداع التكنولوجي بشكل يخدم الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية ، آخذين بالحسبان القوانين الوطنية ، و ندعو إلى تطبيق، لما تتوفر الامكانية ، المرونة المكرسة في الواجبات القانونية الدولية المعنية بمجال حقوق الملكية الفكرية
٢٣. نعترف بمساهمة العلم بتطور التكنولوجيات و الحلول المبدعة لاحتراز تقدم نحو نماذج من الانتاج و الاستهلاك مستدامة أكثر. في هذا السياق، ندعوها حتى توفر للبلدان النامية وسائل التنفيذ اللازمة لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية . علاوة على ذلك ، نسجل ضرورة التوعية حول التنمية و أنماط الحياة المستدامة، وفقا للالتزامات المسجلة بأجيندي ٢٠٣٠. و بهذا السياق، نلتزم بمواصلة ترويج روابط وثيقة و الشراكة ما بين المسؤولين السياسيين ،، العالم الأكاديمي، مراكز الأبحاث و القطاع الخاص، بقدر الامكان
٢٤. إضافة إلى ذلك، نعترف بمساهمة العلم، التكنولوجيا و الابداع للتنمية الصناعية في البلدان النامية و كمصدر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، التنوع الاقتصادي و زيادة القيمة
٢٥. نحث على تشجيع أبحاث جديدة، تطوير و نقل التكنولوجيات اللازمة و الحصول على التي أصبحت قائمة في مجالات التغذية، الصحة، الماء و شبكات مياه الصرف و الطاقة، بهدف المساهمة بإلغاء الفقر، بجميع أشكاله، و أبعاده و لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، شامل، اندماجي و متساوي من أجل تحقيق رفاهية الانسان و التنمية المستدامة
٢٦. نسجل الدور المركزي الذي تلعبه الحكومات بالمساهمة بالنشطة للأطراف المعنية بالقطاع الخاص، المجتمع المدني، ، العالم الأكاديمي، و مؤسسات الأبحاث لتأييد خلق أجواء مؤاتية على كافة المستويات، بما فيها اطراربات الأحكام و الحكومية المؤاتية وفقا للأولويات الوطنية ، لترويج العلم، الابداع ، الروح المؤسسية و نشر المعارف و التكنولوجيات ، و على وجه الخصوص ، المؤسسات أو الشركات الصغيرة جدا، الصغيرة و المتوسطة و التنوع الصناعي و القيمة المضافة إلى المنتجات الأساسية
٢٧. نركز على أهمية البحث و تطوير و نقل التكنولوجيا بمجال الصحة البشرية آخذين بعين الحسبان زيادة الأمراض المعدية و غير المعدية، الطائفة و الالاشئة و المتكررة، بما فيها عوامل المخاطر
٢٨. ندعو المجتمع الدولي و الهيئات المعنية بنظام الأمم المتحدة إلى اتخاذ اجراءات عاجلة لترويج و تشجيع حصول البلدان النامية على التدابير، المنتجات و التكنولوجيات المتعلقة بالصحة دون عراقيل و بشكل مناسب و متساوي و هذا ضروري حتى تعد العدة ، هي الأخرى، للوقاية و للرد في الوقت الراهن و في المستقبل في حالة حدوث أوبئة . و هذا يتضمن التمويل، تقوية نظم الصحة، تطوير القدرات، ضمان الاستدامة لدى مؤسسات الامدادات ، نقل التكنولوجيا و المعارف التقنية للصناعة و الانتاج المحلي و الاقليمي لاتخاذ اجراءات مضادة ، بما فيها أدوية، لقاحات، معالجات شفائية، وسائل تشخيص، تكنولوجيات صحية و منتجات صحية أخرى في البلدان النامية
٢٩. نعترف بدور العلم، التكنولوجيا و الابداع لتحديد و مواجهة التحديات الناتجة عن التغير المناخي و الذي تؤثر آثارها بشكل هائل على البلدان النامية . نعترف بأن كل الحواجز التكنولوجية ، بينها التي تشير إليها الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، تقيد ، هي الأخرى، التكيف مع تغير المناخ، و تنفيذ الاشتراكات المقررة وطنيا للبلدان النامية. و بهذا الاتجاه، نكرر ضرورة الرد الفعال للتهديد العاجل المتمثل بالتغير المناخي، و بشكل خاص من خلال زيادة التمويل ، نقل التكنولوجيا و تطوير القدرات على أساس احتياجات و أولويات البلدان النامية ، وفقا لمبادئ و هدف اتفاقية الأمم فيها المساواة و المسؤوليات المشتركة و لكن متفاوتة و القدرات المعنية، و كذلك على أساس أفضل نتائج علمية متوفرة
٣٠. نعترف بأن تكنولوجيات الإعلام و الاتصالات تشكل عنصرا مساعدا و مسرعا رئيسيا ، بمثابة مفتاح، و لتوفير التنمية المستدامة. ندعو المجتمع الدولي و الهيئات المعنية بنظام الأمم المتحدة إلى اتخاذ اجراءات عاجلة موجهة إلى تقليل الفجوة الرقمية و عدم المساواة في توفير المعلومات و في بنائها و الحصول عليها في البلدان و بين البلدان و المناطق و كذلك بين البلدان المتطورة و النامية و أن يجري التركيز بشكل خاص على البلدان الأفقر و الأضعف. نحث على خلق الظروف الضرورية حتى تتوفر عند البلدان النامية امكانية التواصل بشكل موثوق ، الموجه، من بين أمور أخرى ، إلى الادمج الرقمي و الحصول عليه، حتى عندالناس الذين يعيشون في الأحياء النائية و الريفية، و أيضا لضمان تطوير الذكاء الاصطناعي،و حتى يتم الحصول عليه بشكل أخلاقي، موثوق و متساوي أكثر
٣١. ندرك بقلق شديد الفوارق القائمة ما بين البلدان المتطورة و البلدان النامية بالنسبة إلى الظروف، الامكانيات و القدرات من أجل انتاج المزيد من المعلومات العلمية و التكنولوجية. ندعو المجتمع الدولي، نظام الأمم المتحدة و المؤسسات المالية الدولية إلى دعم الجهود التي تبذلها بلدان الجنوب الموجهة إلى تطوير و تقوية النظم الوطنية للعلم ، التكنولوجيا و الابداع . ندعو البلدان المتطورة إلى التعبئة العاجلة لوسائل التنفيذ مثل نقل التكنولوجيا، تقديم الخدمة الفنية، تطوير القدرات و التمويل بواسطة الموارد الجديدة ، الإضافية، التي يمكن التنبء بها بالنسبة إلى احتياجات البلدان النامية في هذا المجال، وفقا لاحتياجاتها، سياساتها و الأولويات الوطنية

- ٣٢ . نعتزف بأنه لا يجب أن توضع قيود أمام البلدان النامية تحول دون حصولها على موالء، أجهزة و تكنولوجيا . تتعلق بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال للحفاظ على تنمية مستدامة
- ٣٣ . علاوة على ذلك نعتزف بأهمية مساعدة البلدان النامية لمواجهة التحديات و الاستفادة من الفرص التي توفرها استعمال الانترنت و التجارة الإلكترونية لتطوير، من بين أمور أخرى، قدراتها في مجال التجارة الدولية
- ٣٤ . نؤيد ترويج و تطبيق سياسات الابداع المحددة و المتركزة الموجهة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام و توفير فرص جديدة كمناصب عمل للأجيال الحالية و المستقبلية
- ٣٥ . نؤكء مجدءا على الدور المصري للدعم الرسمي للتنمية تأييدا لتلبية الاحتياجات لتحقيق تنمية بلدان الجنوب. نشءء على الحاجة الماسة إلى تنفيذ الدول المتطورة عهودها التاريخية بهذا الاتجاه
- ٣٦ . نبرز أهمية تقوية التعاون شمال- جنوب، بما فيه تنفيذ الالتزامات في مجال الدعم الرسمي للتنمية بهدف مسانءة تنمية بلدان الجنوب و الاهتمام باحتياجاتها . و بنفس الوقت، اتفقنا على مواصلة العمل لتطوير العلم و التكنولوجيا في البلدان النامية بواسطة تعزيز التعاون جنوب-جنوب و هذا ضروري لضمان أقصى استفاءة من طاقاتنا و تحقيق التكامل معتمءين على موارءنا و معارفنا المتخصصة، و بنفس الوقت توفير السبل التي تؤدي إلى مواجهة التحديات المشتركة للبلدان النامية، و من بين أمور أخرى، تسريع احرارز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة . نروج الحوارات حول امكانيات وضع أرضيات جديدة لتحقيق التعاون جنوب-جنوب و التبادلات في مجال العلم، التكنولوجيا و الابداع
- ٣٧ . إضافة إلى ذلك، نروج تطوير مشاريع و برامج للتعاون الثلاثي، موجهة إلى تحسين حصول البلدان النامية على المزيد من الموارء ، موارء أفضل، لتنفيذ المبادرات العلمية و الفنية. نعتزف بأن التعاون الثلاثي يهدف إلى تسهيل، تأييد و تحسين المبادرات جنوب-جنوب بواسطة التمويل ، من بين أمور أخرى، تدريب القدرات، نقل التكنولوجيا، و أشكال أخرى للتأييد، على أثر طلب طرح من قبل البلدان المتطورة ، وفقا لمبادئ التعاون جنوب-جنوب و لا بد لبلدان الجنوب أن تتولى الزعامة
- ٣٨ . نعتزف أنه لا بد من الأخء بعين الاعتبار اطار تكنولوجيا دولي يشمل المعاهدة العالمية الرقمية التي تعطي للبلدان النامية الأولوية للحصول على التكنولوجيا المتقدمة المعنية و حتى تكون قدراتها الانتاجية ، حتى تنتهي القيود التمييزية و يتم التركيز على البحث الشامل و التنمية العالمية حول التقدم العلمي الذي تحقق و الذي يتعلق بأهداف التنمية المستدامة
- ٣٩ . نعتزف بدور الشراكة بين عدة شركاء لترويج الاستثمار الاستراتيجي على المدى الطويل تأييدا لتطوير العلم، التكنولوجيا و الابداع في البلدان النامية ، بما فيه التمويل المبدع
- ٤٠ . نؤكء مجدءا على قرارنا باستئناف عمل الكونسورسيو للعلم، التكنولوجيا و الابداع للجنوب و نءعو أعضاء المجموعة لتقييم و وضع استراتيجيات لضمان عملها الفعال
- ٤١ . اتفقنا على أن يجتمع دوريا وزراؤنا و السلطات العليا للعلم، التكنولوجيا و الابداع، حسب الاقتضاء، لتقييم دور العلم، التكنولوجيا و الابداع بأجینءات التنمية التي اتخذتها الأمم المتحدة و تعزيز التعاون جنوب- جنوب بهذه المجالات
- ٤٢ . نحث اللجان، الهيئات، الصناديق و برامج الأمم المتحدة، و على وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسكو، الأونكتاء، اليونيدو، مكتب الأمم المتحدة للتعاون جنوب-جنوب، في سياق ولايات هذه المنظمات، على بذل جهود إضافية لدعم البلدان النامية من أجل تعزيز البنى المؤسسية و السياسات العامة المتعلقة بالعلم، التكنولوجيا و الإبداع
- ٤٣ . اتفقنا أن نطلب من رئيس الجمعية العامة أن يءعو في اطار الدورة الثمانين لجلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إلى اجتماع على مستوى عالي حول العلم، التكنولوجيا و الابداع ،من أجل التنمية، يتركز بشكل خاص على الاجراءات التي يجب اتخاذها للاهتمام باحتياجات البلدان النامية في هذه المجالات
- ٤٤ . نؤكء على عهدنا بتطبيق الاجراءات المحددة التي يتضمنها هذا البيان
- ٤٥ . اتفقنا على اعتبار يوم ١٦ سبتمبر/أيلول كيوم العلم، التكنولوجيا و الابداع في الجنوب
- ٤٦ . نعرب عن شكرنا و امتناننا لحكومة جمهورية كوبا ، رئيس لمجموعة ٧٧ إضافة إلى الصين، لتنظيم و استضافة هذه القمة . نشق بأن يتحول هذا الاجتماع إلى منعطف لأعمالنا بهذا الوقت الذي أصبحت التحديات فيه هائلة حتى يسمح لنا بالتقدم نحو تحقيق طموحاتنا الشرعية بالتنمية